

تحليل الأداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة
للعام المالي 2022م

قطاع تطوير الأعمال
مركز الاستثمار والدراسات
ديسمبر 2021م

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

المحتويات

- 1..... مقدمة
- 2..... القسم الأول : الآفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2021م.....
- 5..... القسم الثاني : التطورات الاقتصادية.....
- 7..... القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية 1441/1442 هـ (2020م).....
- 9..... **اخلاء مسؤولية**
القسم الرابع : ميزانية السنة المالية القادمة 1442/1443 هـ (2021م).....
اعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً
للبينات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة
الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،
- 14..... **خاتمة**
وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات
أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة
أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير
يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو
قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد
تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 1443/1442 هـ

يسرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام 1442/1441 هـ (2020 م) واستعراض

أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد 1443/1442 هـ،

(2021 م) وتطورات الاقتصاد الوطني.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

القسم الأول

الافاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2021م

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية 1443/1442هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى إهتمام القيادة الرشيدة بتحقيق أهداف وطموحات رؤية المملكة 2030، وتعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل تحدي انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) الذي يعاني الاقتصاد العالمي من تداعياته، مع مواصلة تنفيذ خطط التحول الوطني، وتنوع مصادر الدخل وبناء الإحتياطيات، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودي، وتنمية وتطوير العنصر البشري، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر.
- وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد، فيما يلي أبرز الدلالات والإشارات التي تم استخلاصها من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية 1443/1442هـ:

(1) صلابة ومتانة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية في إطار جائحة (COVID-19)

- تمتع المملكة بمركز مالي قوي، نظراً إلى حجم احتياطياتها الكبير مع وجود ديون حكومية منخفضة نسبياً، مما مكّنها من مواجهة تداعيات الجائحة على الرغم من أثارها المالية والاقتصادية الكبيرة، وقد أكدت وكالات التصنيف الائتماني على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة الأزمات التي يشهدها العالم حالياً. ولمواجهة التحديات القائمة، فمن أولويات حكومة المملكة الاستمرار في تنفيذ الإجراءات الاحترازية الكفيلة بحماية صحة المواطنين والمقيمين مع تقديم الدعم المالي والاقتصادي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإتباع تدابير مالية ونقدية لإحتواء المخاطر المالية.
- لقد ساهمت الإجراءات الحكومية الفعالة التي قامت بها المملكة لتعزيز الشفافية والخطوات الداعمة لتنوع الاقتصاد ممثلة بجهود صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية في دعم البيئة الاستثمارية، ومن المتوقع أن تعزز تلك الإجراءات آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، فضلاً عن دعم التعافي السريع خلال عام 2021م.

(2) الاستمرار في تنوع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة الإيرادات العامة

يكون بسنن دامن على مسؤوبيننا، وس نون حرتنا السرتية مسؤوبية بي اي حال من الاحوال سن اي إجراء او

- تحرص المملكة على الاستمرار في تنوع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات كمصدر منظم لموارد الدولة، وذلك من خلال مواصلة تطبيق المبادرات بما يسمح بتوفير موارد تساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي وتقليل حدة التأثير من التقلبات في أسواق النفط، وشملت هذه المبادرات رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من شهر يوليو من عام 2020م وكذلك الزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في يونيو من عام 2020م، ثم أعقب ذلك إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بضريبة التصرفات العقارية بنسبة 5% من قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته بدءاً من شهر أكتوبر من عام 2020م، كذلك استمرار تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه.

(3) : تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الانضباط المالي في ظل مواجهة أزمة (COVID-19)

- في ضوء ما شهدته العام المالي 2020 م من أوضاع اقتصادية استثنائية ناتجة عن جائحة (COVID-19) أولت المملكة الأهمية الكبرى لتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم المجالات الأكثر تأثراً وإلحاحاً لمواجهة الأزمة، وبما يحقق الانضباط المالي آخذاً بعين الاعتبار عدم تفاقم النفقات خاصة في ظل ما شهدته المرحلة من انخفاض في الإيرادات النفطية.
- تمت مراجعة بعض النفقات الرأسمالية في عام 2020 م في ظل ما شهدته المرحلة من أزمة عالمية غير مسبوقة ومن جهود لتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم القطاعات الأكثر تأثراً من تبعاتها المالية والاقتصادية، حيث تشير التوقعات إلى تراجع الصرف على النفقات الرأسمالية بمعدل 19.1% مقارنة بعام 2019 م، كنتيجة لخفض اعتمادات بعض مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، وإلغاء أو تأجيل أو تمديد المدة الزمنية لبعض المبادرات والمشاريع الرأسمالية.
- من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2020 م نحو 1,068 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.8% عن المنصرف الفعلي في عام 2019 م و 4.7% عن المقدر في الميزانية، وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات الإضافية على الميزانية المعتمدة منذ بداية العام قد بلغت نحو 159 مليار ريال شملت على زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، وقد قابلت هذه الزيادة وفر في بعض بنود النفقات بنحو 111 مليار ريال، مثل إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية إضافة إلى إيقاف بعض الإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها لخدمة ظروف اقتصادية سابقة مثل بدل غلاء المعيشة وذلك بدءاً من شهر يونيو لعام 2020 م.

(4): استحوذ قطاعي التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية على 36.5% من إجمالي مخصصات الإنفاق العام في ميزانية عام 2021 م

- تولي الحكومة أهمية كبرى للتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وما يتطلبه ذلك من برمجة أولويات الإنفاق لتوجيهه للخدمات الأساسية تحسباً لجودة الحياة ورفعاً لمستوى المعيشة، من الجدير بالذكر أن مخصص قطاع التعليم ضمن بنود الإنفاق العام قد جاء في المركز الأول بين القطاعات المختلفة بنسبة 18.8% من إجمالي مخصصات الإنفاق في ميزانية الدولة لعام 2021 م وذلك بقيمة 186 مليار ريال، كما جاء قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في المركز الثاني حيث بلغ نصيبه 175 مليار ريال بما يمثل 17.7% من إجمالي مخصصات الإنفاق في ميزانية الدولة لعام 2021 م.

(5): مواصلة تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والاستدامة المالية في ميزانية عام 2021 م

- في ظل الظروف الاستثنائية وحالة عدم اليقين المصاحبة للجائحة تحرص السياسة المالية على مراجعة أولويات الإنفاق على المدى المتوسط، ومن خلال ميزانية عام 2021 م وعلى المدى المتوسط يتم العمل على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية وتنمية الإيرادات غير النفطية والاستمرار في العمل على رفع كفاءة الإنفاق، وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- سيتم التركيز في عام 2021 م على استمرار تطبيق المبادرات التي بدأ تنفيذها خلال السنوات الماضية مثل المقابل المالي على الوافدين وفق الزيادة الأخيرة التي تمت في عام 2020 م بحسب البرنامج المعلن، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%، بالإضافة إلى مواصلة تطبيق التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة حتى الوصول إلى الأسعار المرجعية. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2021 م حوالي 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المتوقع تحقيقه في عام 2020 م. ومن المتوقع أن يستمر نمو إجمالي الإيرادات حتى يصل إلى 928 مليار ريال في عام 2023 م.

(6): الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة رؤية المملكة 2030

- تم إعداد الميزانية للعام المالي 2021 م وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة رؤية 2030، مع المحافظة على أسقف النفقات المعلنة سابقاً في ميزانية عام 2020 م.
- يتم توجيه الإنفاق نحو القطاعات الواعدة التي توفر فرص وظيفية للشباب السعودي، مع السعي لمنح القطاع الخاص الفرصة للاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وذلك من خلال الإنفاق على مشاريع وبرامج تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية للمواطنين والمستفيدين.
- في إطار الحرص على الاستقرار المالي والاقتصادي، سيتم التركيز على أولويات الإنفاق مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغيرات المالية الطارئة خلال عام 2021 م في حال حدوثها استمراراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة لعام 2020 م، كما سيتم إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص.
- استمرار الجهود خلال عام 2021 م وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي، لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي:

معدل نمو الاقتصاد العالمي،
خلال عامي (2020-2021م)
(%)

معدل النمو	2020م	2021م
الاقتصاد العالمي	4.4-	5.2
الدول المتقدمة	5.8-	3.9
الأسواق الصاعدة والدول النامية	3.3-	6
الولايات المتحدة الأمريكية	4.3-	3.1
الصين	1.9	8.2
اليابان	5.3-	2.3
منطقة اليورو	8.3-	5.2

يعد تباطؤ معدل النمو في الاقتصاد العالمي وتوقعات حدوث ركود من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر من العام الحالي انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% لعام 2020م، ويرى التقرير أن هذه الأزمة الاقتصادية تعد الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. في حين توقع الصندوق أن يعود نمو الاقتصاد العالمي إلى المستويات الإيجابية خلال عام 2021م بتدابير تبلغ 5.2% نتيجة تعافي اقتصادات الدول. أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإحاطة ما تتضمنه من م

البيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعبر هذا التقرير بتوصية من غرفة
لقد أثرت أزمة «كوفيد-19» بشكل كبير على الإنتاج
الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،

الصناعي عالمياً خلال النصف الأول من العام الحالي، مما
وسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات

أكده مؤشر مؤشر المشتريات الذي سجل انخفاضاً حاداً في صرح أو خارج أوبك (أوبك+) لبدء العمل بالكمالات والبيعار النفط تزامناً
الكثير من دول المنطقة خلال الأربعة من أمة العالميون ولعلك فإن أي معتمدا على الظلمة للمعلوماتي لمنه في لتفسير الجائحة.

عام 2020م إلى ما دون مستوى 30 نقطة.
يكون بشكل كامل على مسؤولية، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو
قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد

تشير تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك+) إلى تراجع التقرير أو خسارة دون أسعار مسبق
تتسا باستخدام هذا التقرير ويحق المعرفة بتعديل هذا التقرير أو خسارة دون أسعار مسبق

متوسط إنتاج المملكة من النفط للفترة من يناير حتى

أكتوبر من عام 2020م إلى 9.3 مليون برميل يومياً، بتراجع

مقداره 577 ألف برميل يومياً. ونسبته 5.7% مقارنة بنفس

شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة خلال عام 2020م،

نظراً لحالة عدم اليقين في ظل موجة انتشار فيروس كورونا

الفترة من العام السابق، ويأتي ذلك

المستجد.

الفترة من العام السابق، ويأتي ذلك

2. الاقتصاد المحلي :

والتخزين والاتصالات وكذلك نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة 6.1% و 4.5% على التوالي نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها خلال تلك الفترة مثل فرض حظر التجول الجزئي والكي وإغلاق الطيران المحلي والدولي وتعليق الدخول إلى المملكة لغرض العمرة أو الزيارات للمسجد النبوي مؤقتاً. من الجدير بالذكر أن ذلك قد أثر على معدلات نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2020م حيث سجل تراجعاً بلغ 8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر نمواً بنسبة 3% مقارنة بتراجع بنسبة 2.4% في المتوسط لنفس الفترة من العام

الماضي. وقد جاءت الزيادة بشكل كبير في قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 8.2% مقارنة بنسبة 2% خلال الفترة المماثلة من عام 2019م، في الوقت نفسه تباطأ معدل التراجع في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى، فيما يتعلق بالتعام أو الكفالة أو الدقة

من عام 2020م متأثراً بتراجع الطلب العالمي على البترول وكيمائيات وتراجع النشاط الصناعي حول العالم وهو ما تظهره بيانات مؤشرات الإنتاج الصناعي أو ضرر مباشر أو غير مباشر في المملكة الذي أثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام. سجل تراجعاً ملحوظاً بنسبة 5.5% في مؤشر أسعار المستهلكين أو حذفت من أسعار المستهلكين 92 مليار ريال ونسبة 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض صافي قيمة ميزان السلع والخدمات بنهاية النصف الأول من عام 2020م. بنحو 92% على أساس سنوي.

■ حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً بنسبة 4%، نتيجة للتراجع الذي شهده الناتج النفطي الحقيقي بمعدل 4.9% بسبب خفض إنتاج النفط بشكل كبير في الربع الثاني من عام 2020م في إطار الالتزام باتفاقية (أوبك+)، كما تراجع الناتج غير النفطي الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2020م بنسبة 3.3% جراء تطورات أزمة «كوفيد-19» محلياً وعالمياً والتي أثرت بشكل واضح على أداء الاقتصاد المحلي ولكن بحدّة أقل من المتوقع.

■ وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد أظهرت بيانات النصف الأول من عام 2020م انكماشاً في غالبية الأنشطة غير النفطية، مما أثر بشكل سلبي على نمو القطاع الخاص غير النفطي الذي تراجع بنسبة 4.3%. وهذا الانكماش كان متوقعاً نظراً لتزامنه مع فترة إغلاق الأنشطة في ضوء

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة المستجدين والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين. الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المحنصين والخبراء في هذا الشأن، وتشير البيانات إلى أن التراجع الأكبر كان في نشاط وتسيغ غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنه لا يخدم أي إقرارات الصناعات التجولية الأخرى بنسبة 6.6% خلال النصف أو تعبدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتعام أو الكفالة أو الدقة

الأول من عام 2020م متأثراً بتراجع الطلب العالمي على البترول وكيمائيات وتراجع النشاط الصناعي حول العالم وهو ما تظهره بيانات مؤشرات الإنتاج الصناعي أو ضرر مباشر أو غير مباشر في المملكة الذي أثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام. سجل تراجعاً ملحوظاً بنسبة 5.5% في مؤشر أسعار المستهلكين أو حذفت من أسعار المستهلكين 92 مليار ريال ونسبة 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض صافي قيمة ميزان السلع والخدمات بنهاية النصف الأول من عام 2020م. بنحو 92% على أساس سنوي.

يوليو على أساس سنوي نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي. في حين تراجع كلاً من نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ونشاط التشييد والبناء بحوالي 6.7% و 1.3% على التوالي ونشاط النقل

القسم الثالث

النتائج الفعلية للسنة المالية 1441/1442 هـ (2020م)

1. الإيرادات العامة:

ميزانية العام المالي الحالي
1442/1441 هـ (2020م)

التوقعات	الميزانية	البيان (مليار ريال)
770	833	الإيرادات
1,068	1,020	المصروفات
298-	187-	الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

في ظل تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة تراجع حجم النشاط الاقتصادي بسبب أزمة الجائحة، فقد عملت المملكة على الاستمرار في تنويع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات كمصدر منظم لموارد الدولة، وذلك من خلال المبادرات التي تساهم في توفير موارد لتنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي وتقليل حدة التأثير من التقلبات في أسواق النفط. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2020م حوالي 770 مليار ريال وذلك

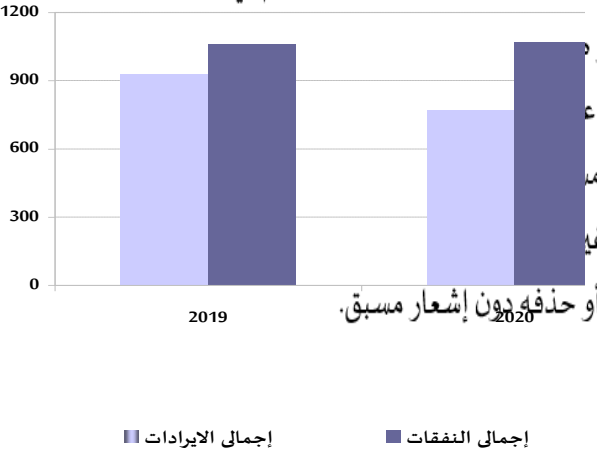
بانخفاض نسبته 16.9% مقارنة بعام 2019م. هذا التقرير هو تقرير عن غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للعوام المالية 2019 و2020م)

الجهات الد

2. النفقات العامة:

الشرقية لاتخاذ اي قرار، وينبغي اخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المحتصين والخبراء في هذا الشأن، من المتوقع في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية وتسخي غرفة الشرقية ان تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات



المصدر: وزارة المالية

ومواجهة فيروس (COVID-19) أن يبلغ إجمالي النفقات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو عام 2020م نحو 1,068 مليار ريال بانخفاض نسبته 0.8% عن المئوية أو المئوية أو المئوية أو المئوية وذلك فإن أي اع عن المنصرفي والفعلية في عام 2019م وان عكس المقرفة في شرقية الميزانية. وقد بدأ بتخفيضه الاع المتعديت الأة فيسرة على طلبها مباشر أو غير المعتمدة منذ تبدأ استخدام هذا التقرير ووجه للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص.

3. الدين العام:

تقوم سياسة التمويل التي تتبعها وزارة المالية على تنوع مصادر التمويل ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية وذلك لتمويل عجز الميزانية والاحتياجات التمويلية الأخرى خلال العام. حيث أنه من المتوقع أن يتم إصدار دين في عام 2020م بحوالي 220 مليار ريال وذلك بإجمالي إصدارات إضافية عن الخطة المعتمدة بمقدار 100 مليار ريال (تشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 44 مليار ريال). كما تجدر الإشارة إلى أن الإصدارات حتى شهر سبتمبر من عام 2020م قد بلغت حوالي 207 مليار ريال، شكلت الإصدارية المحلية منها نسبة 78.3%

محفظة الدين العام بينما تبلغ الديون الخارجية نسبة 41.3% حتى شهر سبتمبر من عام 2020م.

من المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 854 مليار ريال أي نحو 34.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020م مقارنة مع 678 مليار ريال أي ما يعادل نحو 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق.

من المقدر أن يبلغ إجمالي السحب من الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي حتى نهاية عام 2020م حوالي 123 مليار ريال وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية لتمويل عجز الميزانية وبعض

بينما بلغت الإصدارات الدولية نسبة 21.7% من إجمالي الإصدارات المتاحه من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة إصدارات الدين. وبذلك تشكل الديون المحلية نسبة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وسعي إجمالي 58.7% من غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات أو موثوقية أو الملاءة

الدين العام خلال الفترة (2019-2023م) المعلومات المضمنة في التقرير

المؤشر	فعلي 2019م	توقعات 2020م	ميزانية 2021م	تقديرات 2022م	تقديرات 2023م
الدين (مليار ريال)	678	854	937	1013	1026
نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	34.3	32.7	33.3	31.7
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (مليار ريال)	470	346	280	265	265

القسم الرابع

ميزانية السنة المالية القادمة 1442/1443هـ (2021م)

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1442/1443 هـفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام
المالي 1442/1443 هـ:

البيان	القيمة (مليار ريال سعودي)
الإيرادات العامة	849
النفقات العامة	990
الفائض / العجز	-141

المصدر: وزارة المالية

■ قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (849) مليار ريال.

■ حُدِّدَت النفقات العامة بمبلغ (990) مليار ريال.

■ قُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ (141) مليار ريال.

■ تقدر إجمالي الإيرادات في عام 2021م بحوالي 849 مليار

ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المتوقع تحقيقه في عام

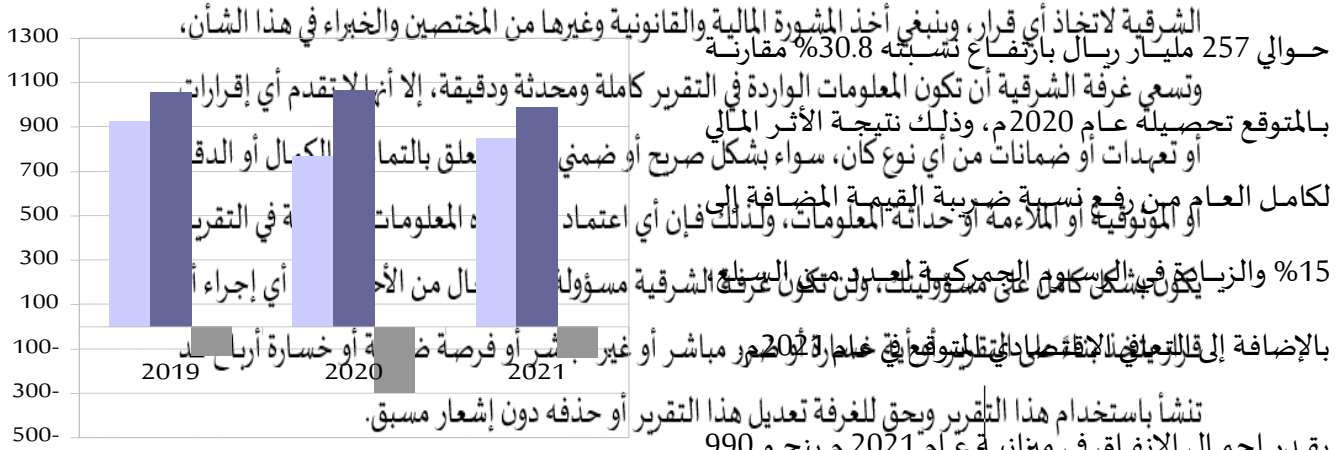
2020م، ومن المتوقع أن يستمر نمو إجمالي الإيرادات

إخلاء مسؤولية

حتى يصل إلى 928 مليار ريال في عام 2023م، أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للأعوام المالية 2019 و2020 و2021م)

■ يقدر أن تصل الإيرادات من الضرائب في عام 2021م إلى 1100 مليار ريال، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية



■ إجمالي الإيرادات ■ إجمالي النفقات ■ الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

■ مليار ريال، منخفضاً عن المتوقع لعام 2020م بنسبة

7.3% وهو ما يشكل نسبة 34.5% من الناتج المحلي

الإجمالي، وذلك مع استمرار رفع كفاءة الإنفاق.

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية
في ميزانية العام المالي 1442/1443 هـ

معدل التغير (%)	النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية 2021 م (مليار ريال)	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية 2020 م (مليار ريال)	القطاعات
3.8-	186	193	قطاع التعليم
4.6	175	167	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
3.8-	175	182	القطاع العسكري
7.2	151	141	البنود العامة
1.2-	101	102	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
26.1-	72	98	قطاع الموارد الاقتصادية
5.9-	51	54	قطاع الخدمات البلدية
18.2-	46	56	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
20	34	28	قطاع الادارة العامة
2.9-	990	1,020	الإجمالي

التشغيلية بنسبة تتراوح من (70 – 95)% والاستفادة الفعالة في تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمواطنات.

■ **البنود العامة:** بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية العام 2021م حوالي 151 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، تكلفة الدين، مخصص حساب الموازنة، المساهمات في المنظمات الدولية، البرامج والمرافق الحكومية، الإعانات، ومخصصات الطوارئ.

■ **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع في ميزانية 2021م نحو 34 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م توظيف الوظائف النوعية وذات الأولوية في كل قطاع (115 ألف وظيفة)، وتوفير العديد من الوظائف في القطاع الصناعي والوصول إلى 1.3 مليون وظيفة بحلول عام 2030م.

■ **القطاع العسكري:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري في ميزانية 2021م نحو 175 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م تطوير البحوث ذات الصلة بالصناعات العسكرية، تطبيق النموذج التشغيلي المستهدف بنسبة 80% لتطوير وزارة الدفاع ضمن الخطة العشرية، استمرار تنفيذ المرحلة الثانية لإنشاء ونقل قاعدة الملك سلمان وكلية الملك فيصل إخلاء مسئولية

الجوية، الاستمرار في تطوير القدرات والمنظومات أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للدفاعية للجهاز العسكرية (تشمل تطوير القدرات في 8 للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة جهات عسكرية) شرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،

■ **قطاع الأمن والمناطق الإدارية:** بلغ ما تم تخصيصه وتوسع غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة للقطاع في ميزانية 2021م نحو 101 مليار ريال، وقد أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م الاستجابة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو لحوادث الأمن السيبراني الطارئة (مشروع مستمر)، توريد قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد وتركيب وتشغيل التطبيقات والبرمجيات لدعم وتطوير هذا التقرير وتحقق للعرفة لتعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

البنية التحتية بالأنظمة والأجهزة الأمنية والتقنية وتطوير

البوابة الإلكترونية لخدمات الأحوال المدنية وربط كافة

المكاتب لتخفيض التكاليف

أبرز التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي

تتمثل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي على الصعيدين المحلي والعالمي فيما يلي:

- ❑ انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي: لقد أثرت جائحة (COVID-19) بشكل كبير على نمو الاقتصاد العالمي في عام 2020 م، ومن المتوقع أن يستمر الأثر السلبي للجائحة إلى العام 2021 م، مما سيشكل تحدياً للكثير من دول العالم ومن بينها المملكة في العودة لمعدلات النمو الطبيعية وتعافي الاقتصاد. كما تواجه البلدان المصدرة للنفط صدمة إضافية تتمثل في الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فضلاً عن حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي. حيث أنه في حالة امتداد أثر الأزمة بأكثر من المتوقع فإن ذلك سيؤثر حتماً على النمو الاقتصادي وأداء الميزانية.
- ❑ تقلبات أسعار النفط: مع استمرار حالة عدم اليقين حول سرعة تعافي الاقتصاد العالمي من أثر الجائحة واحتمالية استمرار تداعيات الأزمة إلى وقت أطول، فإن ذلك يعني صعوبة التنبؤ بمستقبل أسواق النفط، مما قد يؤدي إلى اختلاف الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية، خاصة مع التغيرات الهيكلية في أسواق النفط واتجاهات الاستهلاك المتوقعة، ولمواجهة ذلك ستستمر المملكة في القيام بدور فعال لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وتنفيذ خططها للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة لتنوع الاقتصادية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات
- ❑ استمرار جائحة (COVID-19): للأزمة الحالية وانعكاساتها على المستوى المحلي آثار ومخاطر ذات احتمالية عالية أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة على المدى القصير والمتوسط وأبعد ثمّة المعرفيات، والتخليق فإن نيجل على فهمه المخطوطات الهضبة في الأثر مثل تحقيق يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة وتمكين القطاع الخاص وتعزيز استدامة المالية العامة وتوليد المزيد من قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد الوظائف في القطاع الخاص هذا المثل الجديد في الحركة لأنه يعاين التغيير من المخطوطات والتطورات العالمية والمحلية المشار إليها، إلا أنه في حال الخروج من أزمة جائحة (COVID-19) بشكل أسرع مما هو متوقع فسينعكس ذلك إيجابياً على أداء الاقتصاد المحلي.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هي بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن

عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس

مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.